مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 المجلد 7 العدد 2 (2014) : 01 – 21
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

مكانة نظام الادارة البيئية الايزو 14000في تسيير المؤسسات الجزائرية

شتوح وليد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة باجي مختار عنابة –

ملخص _

رغم المكاسب البيئية والاقتصادية والتجارية لنظام الإدارة البيئية الايزو 14000، إلا أن المؤسسات الجزائرية تعتبر من اقل المؤسسات تطبيقا لهذا النظام في العالم، ويعود عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بنظام الإدارة البيئية الايزو 14000 إلى عدة أسباب مرتبطة بعدم وعي وإدراك مديري المؤسسات الجزائرية لأهمية الحصول على المواصفة القياسية الايزو 14001 والسياسات البيئية المتساهلة مع الملوثين التي لا تدفعهم إلى تحسين أداءهم البيئي وفشل الهيئات الوطنية المختصة في التقييس في نشر والتعريف بأهمية توطين نظام إدارة البيئة للحصول على الإشهاد الايزو 14001.

الكلمات المفتاحية : نظام الإدارة البيئية، سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000، شهادة الايزو 14001لإصدار سنة 2004، المكاسب الاقتصادية والتجارية، المؤسسات الجزائرية.

The status ofthe environmentalmanagement systemISO14001in the conduct ofAlgerian companies

Abstract_

Despite the environmental, economic and commercial benefits of the environmental management system ISO 14000, the Algerian companies are still considered least ones in itsapplication in the world. Many reasons, of not giving importance to a such system, are due to lack of awareness from Algerian managers to obtain the standard certification ISO 14001.Also, we mention the bad environmental policies towards polluters, led them not to make efforts improving the environment. In addition, among the reasons we mention the failure of the specialized organizations of standardization in the definition the importance of setting this system in order to get the ISO 14001 certification.

Keywords: environmental management system, series of standards system ISO 14000, certification ISO 14001 version 2004, economic and commercial benefits, Algerian companies.

مقدمة

إن تطبيق نظام الإدارة البيئية الايزو14000 في المؤسسات لا يُحَّسن أداءها البيئي فقط بل يحقق لها عدة مكاسب تجارية واقتصادية إلى جانب المكاسب البيئية، فعلى المستوى التجاري أثبتت الدراسات أن تطبيق نظام الإدارة البيئة الايزو 14000 يزيد من تنافسية المؤسسة خاصة في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية مشددة، أما على المستوى الاقتصادي يؤدي تطبيق مثل هذا النظام إلى تحقيق وفورات في تكاليف الطاقة والمياه والمواد الأولية وتنخفض أيضا تكاليف معالجة المخلفات والنفايات.

تتوطن في الجزائر الأنشطة الاقتصادية المعروفة بحجم تلويثها المعتبر للبيئة كصناعات الحديد والصلب، صناعة الاسمنت، صناعة البتروكمياء وصناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية، وهي نشاطات لها تأثيرات سلبية على صحة المواطنين وعلى نوعية البيئة التي بلغت تكلفة تدهورها في الجزائر 7% من الناتج المحلي الخام سنة 2008، ورغم هذه التأثيراتإلا أن معظم المؤسسات الجزائرية الملوثة للبيئة في الجزائر لا تهتم بتطوير و تحسين أدائها البيئي خاصة باستخدام نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 رغم المكاسب البيئية والاقتصادية والتجارية التي تجنيها المؤسسة عند تطبيقه، حيث أظهرت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة اهتمام المؤسسات الجزائرية بتطبيق نظام إدارة الجودة الايزو 9000 وإهمال نظام إدارة البيئة الايزو 14000.

بعد دراسةواقع نظام الإدارة البيئية الايزو 14001 في المؤسسات الجزائرية وانطلاقا مما تقدم، فان هذا البحث يهدف إلىالإجابة عن التساؤلات التالية: ما مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بالإدارة البيئية؟ وما هي أهم المكاسب الاقتصادية والتجارية التي ستجنيها المؤسسات الجزائرية بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية والحصول على المواصفة القياسية الايزو 14001لإصدار سنة 2004؟

وبغية تحقيق الهدف المذكور، فانه تمت هيكلة البحث الحالي إلى محورين هما:

– تحديد مفهوم نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 ومزاياه وعيوبه وعناصر سلسلته ودوافع تطبيقه في المنظمة،وأيضا متطلبات المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004.

– واقع ومدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بنظام الإدارة البيئية الايزو 14000، وأهم المكاسب الاقتصادية والتجارية التي ستجنيها المؤسسات الجزائرية من توطينه.

1- ماهية نظام الإدارة البيئية الايزو 14000

1-1- تعريف نظام الإدارة البيئية الايزو 14000:

يعد نظام الإدارة البيئية وفقا لتعريف اللجنة الفنية 207 (TC،207) التابعة للمنظمة العالمية للتقييس ISO على انه : جزء من نظام الإدارة الكلي يتضمن الهيكل التنظيمي، ونشاطات التخطيط، والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسة البيئية[1].

تعد المواصفة القياسية العالمية الايزو 14000 مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس العالمية وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام الإدارة البيئية، وقد اعتمد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام 1996 لتمكين المنظمة من صياغة السياسة والأهداف مع الأخذ في عين الاعتبار الاهتمام بالمتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية المهمة، وتطبق هذه المواصفة على أية منظمة تسعى إلى صياغة وتطبيق وتحسين نظام إدارتها والمطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة، وإقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية، والتقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة[2].

تعرف المواصفة القياسية الايزو 14000 بأنها مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء علىالتلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من اجل متابعة الأداء البيئي، وغاية هذه المواصفة هو تزويد المنظمات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمنظمة كما تسعى إلى مساعدة المنظمات في تحقيق التوازن بين أهدافها البيئية والاقتصادية[3].

يتألف نظام الإدارة البيئية من حلقة التحسين المستمر والتي تمثل متطلبات المواصفة القياسية الايزو14001 لإصدار سنة 2004 والتي نعرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : نموذج نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004

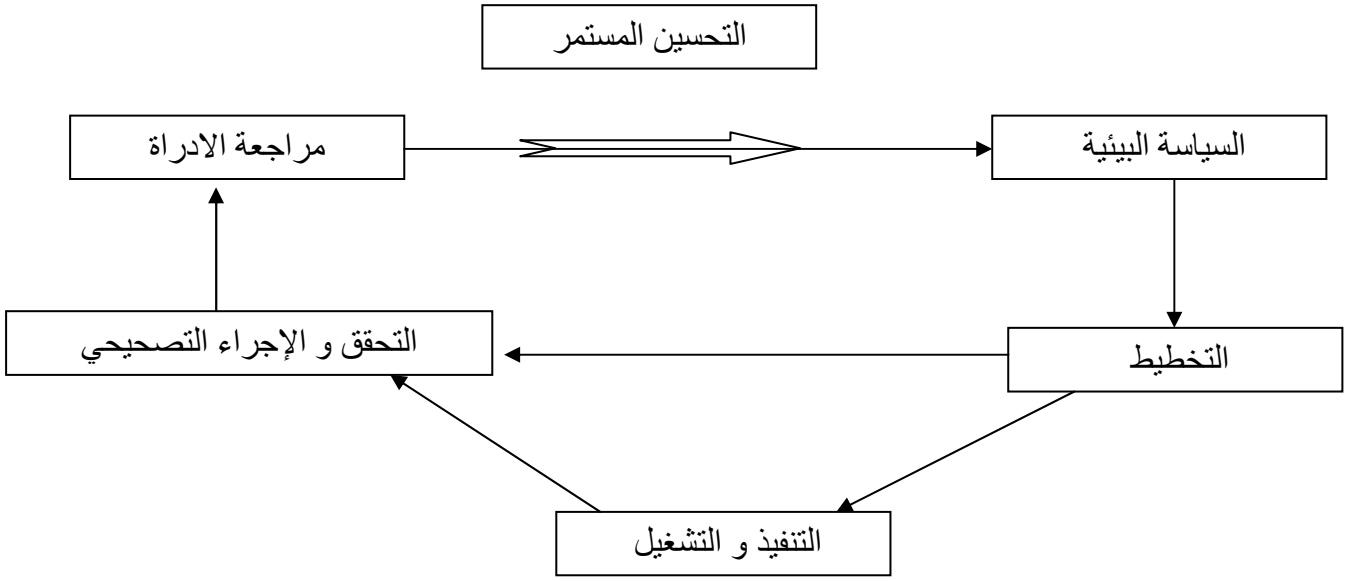

المصدر : محمد عبد الوهاب الغزاوي، **أنظمةإدارة الجودة والبيئة ISO9000، ISO 14000**، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2006،ص 189.

ويعتمد تنفيذ نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 بشكل عام على أساليبالإدارة التقليدية، وهي التخطيط ثم التنفيذ من خلال آليات مختلفة لتحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس، ثم تقويم الأداء أثناء التنفيذ الذي غالبا ما يصطحبه تصحيح المسار في دائرة مغلقة تعرف بدائرة دمينج (DEMING)[4] .

أن دائرة ديمنج توفر إطارا لتطوير نظام الإدارة البيئية، حيث تقوم على فلسفة التحسين المستمر على أساس المنهج التالي[5]:

– الخطة: وضع الخطط والعمليات اللازمة لتحقيق النتائج.

– عمل:تنفيذالعمليات.

– فحص: رصد وتقييم العمليات والنتائج ضد الأهداف والمواصفات وتقديم تقرير بالنتائج النهائية.

– تطبيق :تطبيق الإجراءات الضرورية لتحسين النتائج.

1-2-مزايا وعيوب ودوافع تتبني نظام الإدارة البيئية الايزو 14001[6]:

لقد اظهر التنفيذ الفعلي لسلسة المواصفات القياسية الايزو 14000 عدة مزايا مهمة هي :

– التوافق مع التشريعات والمعايير البيئية الواردة في السياسات البيئية المحلية.

– اعتراف المنظمات بان تطورها متعلق بالمصادر البيئية على نشاطها وهذا ما يؤشر على عمق درجة الاهتمام بالبيئة.

– منع التلوث والحفاظ على المواد الأولية بما يساهم في تقليل التكاليف.

– إيجاد أسواق ومستهلكين جدد.

– تعزيز صورة المنظمة لدى الموردين والمستثمرين والأفراد والجهات الأخرى المتعلقة مع المنظمة وإيجاد لغة عالمية بسيطة ومفهومة لإدارة البيئة وحمايتها من التلوث.

وعلى الرغم من هذه المزايا المهمة وغيرها ألا أن هناك عدة انتقادات وجهت لهذه المواصفات والتي أشارت إلى العديد من نقاط الخلل أو العيوب منها:

– تؤدي سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000 إلى هدر في الطاقات (الجهد والوقت والكلفة) اللازمة من قبل المدراء لإقامة وتشغيل مثل هذا النظام.

– يعتبر عودة إلى النظام البيروقراطي لما يستخدمه من إجراءات وخطوات دقيقة وتنفيذ سلسلة أوامر .

– إن النظام يهدف أساسا على مراعاة مصالح المنظمات الأخرى والبيئية على حساب عمل المنظمة.

– تكلفة المنظمة مبالغ طائلة كتكاليف الاستشارات وبرامج المراجعة الخارجية.

– هناك بعض المجالات المبهمة في المواصفة منها تحديد وتحليل الجوانب البيئية للمنظمة ووضع الأولويات والأهداف والغايات البيئية.

ان سعي المنظمة لتحسين أداءها البيئي عن طريق نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 يجعلها تحقق مكاسب اقتصادية وتجارية (زيادة القدرة التنافسية، تحقيق وفرات في تكاليف الطاقة المياه والمواد الأولية مثلا) حيث أن

التطبيق الصحيح للمتطلبات المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 يوفر للمنظمة عوائد (مكاسب) تفوق التكاليف التي تحملتها لتوطين هذا النظام.

تتعدد الدوافع التي تدفع المنظمات بإقامة وتبني نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 وتفعليها باستمرار، إذ هناك دوافع خارجية وداخلية، حيث تتعلق الأولى بالضغوط الخارجية والتي تدفع الشركة نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 والثانية تتعلق بالمكاسب التي من الممكن أن تجنيها المنظمات من وراء الحصول على المواصفة القياسية الايزو 14001.

1-3-عناصر سلسلة المواصفات القياسية العالمية الايزو 14000:

الايزو 14000 هي مجموعة من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة ومن ثم فهي تتيح للمنظمات والهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة تتفق عليها، وبالتالي فهي تضمن وتكفل حماية البيئة من التلوث وذلك بالتوازي مع والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تصنيف سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000 إلى نوعين[7]:

- مواصفات تقويم المنظمة.
- مواصفات تقويم المنتج.

والشكل التالي يظهر سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000.

الشكل رقم(02): سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000

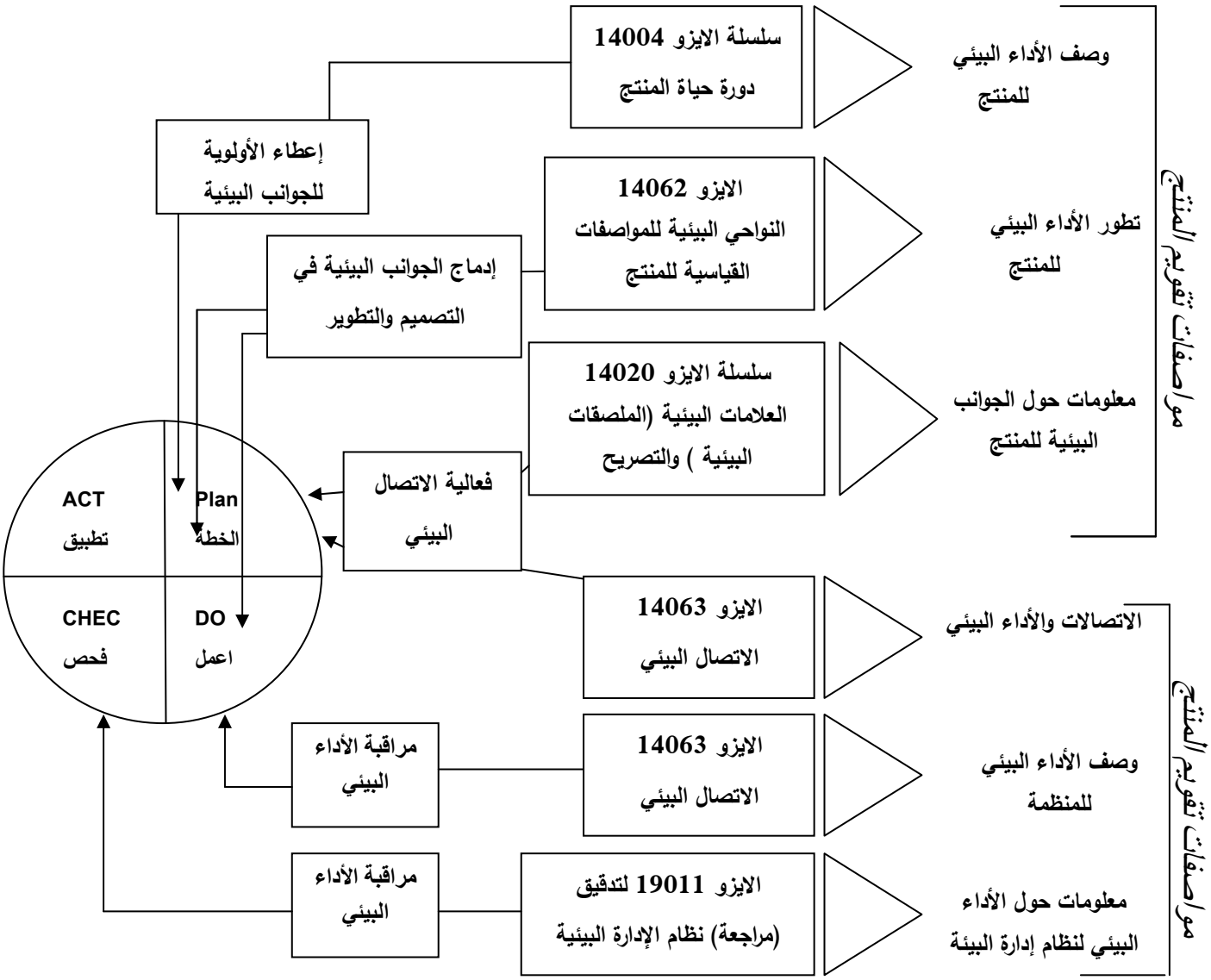

المصدر :Chalie Parrish, **ISO 14001**, NC state university,www.p2pays.ORG, (consultéle :20-12-2012),

من الشكل رقم (02) نلاحظ أن المواصفات القياسية الخاصة بتقويم المنظمة هي: نظام الإدارةالبيئية الايزو 14001 والايزو 14004،وسلسلة المواصفات الخاصة بالمراجعة البيئية (من الايزو 14010 حتى 14015 أو الايزو 19011)،وسلسلة المواصفات القياسية الخاصة بتقييم الأداء البيئي(من الايزو 14031 حتى 14036).أما مواصفات تقويم المنتج فهي سلسلة المواصفات القياسية الخاصة بالعلامات البيئية (الايزو 14020 حتى 14025)، وسلسلة المواصفات القياسية الخاصةبتقييم دورة حياة المنتج (الايزو 14040 حتى 14048)، المواصفة القياسية الخاصة بالنواحيالبيئية في المواصفات القياسية للمنتج 14026.[8]

إن المواصفة القياسية الايزو 14001لإصدار سنة 2004 (المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة1996 تم إلغاءها) هي المواصفة الوحيدة في سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000 التي تم تصميمها لأغراض الإشهاد أوالتسجيل، أما باقي مواصفات الايزو 14000 فهي لأغراض إرشادية فقطولا يقصد استخدام

الايزو 14004 كمواصفة قياسية لنظام الإدارة البيئية ولكنها تقدم التوجيه فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ الايزو 14001 وطرقا لتنسيقها مع أنظمة الإدارة البيئية الأخرى(9).

وفيما يلي عرض مفصل لسلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000:

الجدول رقم (01) : سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000

رقم المواصفة	العنـــــوان
المواصفة القياسية الايزو 14001	نظم الإدارة البيئية: مواصفات مع مرشد–الاستخدام–
المواصفة القياسية الايزو 14001	نظم الإدارة البيئية: إرشادات عامة للمبادئ والتقنيات المساندة
المواصفة القياسية الايزو 19011 لإصدار سنة 2002	إرشادات مراجعة نظم إدارة البيئة
المواصفة القياسية الايزو 14031	تقويم الأداء البيئي: إرشادات
المواصفة القياسية الايزو 14032	تقويم الأداء البيئي: دراسة حالة لتوضيح استخدام الايزو 14031
المواصفة القياسية الايزو 14033	تقويم الأداء البيئي: المعلومات البيئية الكمية:أمثلةوإرشادات
المواصفة القياسية الايزو 14020	الملصقات (العلامات) البيئية: مبادئ عامة
المواصفة القياسية الايزو 14021	الملصقات (العلامات) البيئية:الإعلان البيئي الذاتي
المواصفة القياسية الايزو 14022	الملصقات (العلامات) البيئية: تحديد شروط استخدام الرموز البيئية للدلالة على التميز البيئي
المواصفة القياسية الايزو 14023	إطارومنهجية للقيام باختيار المصطلحات والرموز البيئية والتحقق منها
المواصفة القياسية الايزو 14024	المبادئ والبرتوكولات التي تستطيع بموجبها برامج الملصقات تطوير المعايير البيئية للمنتج
المواصفة القياسية الايزو 14025	مبادئ إرشادية حول الملصقات البيئية
المواصفة القياسية الايزو 14040	مبادئ و إجراءات لتقييم دورة الحياة
المواصفة القياسية الايزو 14041	تقييم دورة الحياة: تفريق الهدف والمجال وتحليل المخزون
المواصفة القياسية الايزو 14042	تقييم دورة الحياة: تقييم دورة الحياة
المواصفة القياسية الايزو 14043	تقييم دورة الحياة: تفسير دورة الحياة
المواصفة القياسية الايزو 14044	متطلبات وإرشادات ومتطلبات الكفاءة البيئية لنظم تقييم المنتج
المواصفة القياسية الايزو 14045	مبادئ وإرشادات ومتطلبات الكفاءة البيئية لنظم تقييم المنتج
المواصفة القياسية الايزو 14047	تقييم دورة الحياة: أمثلة لتطبيق الايزو 14042
المواصفة القياسية الايزو 14048	تقييم دورة الحياة: صياغة توثيق البيانات
المواصفة القياسية الايزو 14049	تقييم دورة الحياة: أمثلة لتطبيق الايزو 14041
المواصفة القياسية الايزو 14061	معلومات لمساعدة المنظمات لرعاية الغابات باستخدام الايزو 14001 والايزو 14004
المواصفة القياسية الايزو 14062	الإدارة البيئية: دمج المظاهر البيئية في تصميم وتطوير المنتج.
المواصفة القياسية الايزو 14063	الإدارة البيئية: أمثلة وإرشادات للاتصالات البيئية
المواصفة القياسية الايزو 14064 الجزء 1و2و3	مواصفات وإرشادات على مستوى المنشاة لتقدير وتقديم التقارير حول حجم الانتخابات غازات الاحتباس الحراري والتخلص منها

المصدر :– نجم الغزاوي، عبد الله النقار، **إدارة البيئة ومتطلبات وتطبيقات الايزو 14000**. درا الميسرة، عمان، 2010، ص 110.

– مجد خليفة، **دليل المواصفات الايزو 14000**.دليل مأخوذ من الموقع : www.tkne.net/vb/f110.gtml

تقوم المنظمة العالمية للتقييس ISO بإحداث تغييرات دورية على سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000 الصادرة انطلاقا من سنة 1996 بغية تطويرها وجعلها أكثر فعالية ومرونة، لذلك هناك عدة مواصفات قياسية في عائلة الايزو 14000 تم إلغاءها واستبدالها بمواصفات جديدة، فسلسلة المواصفات القياسية الخاصة بالمراجعة البيئيةالايزو14010، الايزو 14011، الايزو 14012، الايزو 14013، الايزو 14014، الايزو 14015 ألغيت وحلت محلها مواصفة قياسية واحدة الايزو 19011 لإصدار سنة 2002، أوأيضا المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 1996 تم تطويرها وإصدار نسخة جديدة في سنة 2004 تسمى الايزو 14001 لإصدار سنة 2004

1-4-متطلبات نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004:

قبل التطرق لمتطلبات المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 نستعرض أهم عناصر هذه المواصفة القياسية التي يعتبر تطبيقها إجباري للحصول على الاشهاد[10]:

- متطلبات عامة.– الرقابة والإعمال التصحيحية.
- السياسة البيئية.– مراجعةالإدارة.
- التشغيل والعمليات.

إن أول متطلبات نظام الإدارة البيئية ظهرت في المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 1996 وتم تحديثها من طرف المنظمة العالمية للتقييس ISO وإصدار مواصفة قياسية جديدة سنة 2004 بإحداث تغيرات بسيطة وليست جوهرية على نسخة 1996، وفيما يلي متطلبات نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004:

1-السياسة البيئية: تتضمن وضع أساسيات النظام وعلاقته مع جميع مفردات الأداء البيئي وهذه السياسة تزود اتجاهات الأنظمة بالإحساس والالتزام نحو البيئة وعمل الهيكل من اجل تحقيق الأهداف والأغراض وعلى الإدارة العليا للمنظمة أن تقوم بوضع السياسة البيئية وتتأكد من أنها:

- تتلاءم مع طبيعة وحجم الآثار البيئية الناجمة عن أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها.
- تشمل الالتزام بالتحسين المستمر والحد من التلوث.
- تشمل الالتزام بالامتثال للقوانين والقرارات والمطالب الأخرى التي تخضع المنظمة لها.
- توفر إطار للعمل لتحقيق ومراجعة الأهداف والغايات البيئية.
- موثقة ومطبقة ومصادقة ومنشورة على جميع العاملين
- متاحةللجمهور.

2–التخطيط[11]:تتضمن عملية التخطيط عدة متطلبات هي:

- **الجوانب البيئية:** التعرف على الجوانب البيئية للنشاطات وتحافظ المنظمة على إجراءات للتعرف على الأبعاد البيئية الناجمة عن أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها، والتي تقوم بضبطها والتحكم فيها ويتوقع أن يكون لها اثر على البيئة.
- **المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى:** التعرف على المتطلبات القانونية المطبقة على الجوانب البيئية لأنشطة ومنتجات وخدمات المنظمة.
- **الأهداف الغايات والبرامج:**يجب على المنظمة إنشاء والحفاظعلى الأهداف والغايات البيئية وتنفيذ البرامج البيئية وتوثيق النتائج المتوصل إليها في كل أقسامها ووظائفها المعنية.هذه الأهداف والغايات يجب أن تكون قابلة للقياس ومتوافقة مع السياسة البيئية.

ولتحقيق هذه الأهداف والغايات تقوم المنظمة بوضع وتنفيذ والحفاظ على برنامج يشمل:

- تعيين المسؤوليات لتحقيق هذه الأهداف والغايات لكل مستوى ونشاط معني للمنظمة .
- تحديد الوسائل والبرنامج الزمني لتحقيقها.

3–التنفيذ والتشغيل[12]: يجب تحديد وتوثيق الأدوار والسلطات والمسؤوليات وإعلانها وذلك بهدف تطبيق نظام الإدارة البيئية بالمنظمة، وعلى الإدارة توفير الموارد الضرورية لتطبيق ومراقبة نظام الإدارة البيئية، وتشمل تلك الموارد على موارد بشرية ومهارات متخصصة وتكنولوجيا وموارد مالية، وعلى الإدارة العليا للمنظمة تعيين ممثل محدد يقوم بالإشراف على تطبيق النظام، وفيما يلي متطلبات عملية التنفيذ والتشغيل:

- الموارد، الأدوات، المسؤولية، السلطة .
- الكفاءة، التدريب.
- الاتصال.
- التوثيق والتحكم فيه .
- التحكم بالعمليات والاستعداد للطوارئ.

4–المراقبة[13]: الخطوة الرابعة لتطبيق نظام الإدارة البيئية هي التأكد ومتابعة النظام بهدف اكتشاف المشكلات وتصحيحها، وفيما يلي متطلبات عملية المراقبة:

- **المتابعة والقياس:** على المنظمة أن تقوم بوضع وتنفيذ والمحافظة على إجراءات للمتابعة والقياس المنتظم للخصائص الرئيسية لعملياتها التي قد تكون لها تأثير بيئي هام، ويجب أن تشمل هذه الإجراءات توثيق المعلومات التي تسمح بتتبع الأداء البيئي وعمليات المتابعة المنفذة والتوافق مع الأهداف والغايات البيئية للمنظمة.

- **تقييم المطابقة** : يجب على المنظمة وضع وتطبيق والحفاظ على إجراءات تقييم دوري لمطابقتها للمتطلبات القانونية المطبقة، كما تقوم بتقييم مطابقتها للمتطلبات الأخرى التي تخضع لها .
- **عدم المطابقة، العمل التصحيحي والعمل الوقائي**: على المنظمة وضع وتنفيذ والحفاظ على إجراءات لمعالجة حالات عدم المطابقة الحقيقية والمحتملة ولمباشرة الأنشطة التصحيحية والأنشطة الوقائية، وهذه الإجراءات يجب أن تتميز بـ :
  - تمييز وتصحيح حالات عدم المطابقة ومباشرة الأنشطة لمعالجة تأثيراتها البيئية.
  - الفحص التفصيلي لحالات عدم المطابقة وتحديد سببها ومباشرة الأنشطة لتجنب تكرارها.
  - تسجيل نتائج الأعمال التصحيحية والوقائية المطبقة .
  - مراجعة فعالية الأعمال التصحيحية والوقائية المطبقة
- **ضبط التسجيلات** : يجب على المنظمة وضع والحفاظ على السجلات الضرورية لتوفير دليل على مطابقتها لمتطلبات نظامها للإدارة البيئية، كما تقوم بوضع وتنفيذ والحفاظ على إجراءات لتعريف السجلات وتخزينها وحمايتها وسهولة الوصول إليها .
- **التدقيق الداخلي** : يجب على المنظمة أن تتأكد أن نظامها للإدارة البيئية المطبق متطابق مع متطلبات المواصفة القياسية الايزو 14001 .

5-مراجعة الإدارة[14]: يجب على الإدارة العليا على فترات زمنية مراجعة نظام الإدارة البيئة للمنظمة للتأكد من استمرار ملائمته وكفايته وفعاليته، والبيانات الواردة في مراجعة الإدارة يجب أن تشمل :

- نتائجالتدقيقات الداخلية وتقييمات المطابقة للمتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى التي تخضع لها المنظمة.
- المعلومات الواردة من الأطراف الخارجية المهتمة، بما في ذلك الشكاوى.
- الأداء البيئي للمنظمة .
- مستوى تحقيق الأهداف والغايات.
- حالة الأعمال التصحيحية والوقائية وتوصيات التحسين.

يوضح الجدول التالي متطلبات نظام الإدارة البيئية ووفقا للمواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 التي تلتزم المنظمة بتطبيقها للحصول على الإشهاد الايزو 14001 .

الجدول رقم 02 : متطلبات نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الايزو 14001 إصدار سنة 2004

رقم المتطلب	المتطلبات	وصف ملخص للمتطلب
2.4	السياسة البيئية	بيان يعد ويصادق من قبل الإدارة العليا، ويعلن التزام المنظمة تجاه البيئة ويستخدم كإطار للتخطيط و التنفيذ .
1.3.4	الجوانب البيئية	تحديد العناصر البيئية للأنشطة والمنتجات والخدمات وتحديد المؤثرة بيئيا منها .
2.3.4	المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى	الامتثال التام للقوانين والتشريعات البيئية الوطنية وتهيئة مستلزماتها.
3.3.4	الأهداف والغايات والبرامج البيئية	وضع الأهداف والغايات والبرامج تتناسب مع السياسة والجوانب البيئية.
1.4.4	الموارد والأدوار والمسؤوليات والسلطة	ضمان توفر الموارد، وتحديد الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات.
2.4.4	التدريب، التوعية والكفاءة	ضمان بان العمال يتم تدريبهم وتوعيتهم وتمكينهم من تحمل المسؤولية.
3.4.4	الاتصال	وضع الأسس الاتصال الداخلي والخارجي لقضايا البيئة.
4.4.4	التوثيق	حفظ وإدامة المعلومات المتعلقة بنظام إدارة البيئة.
5.4.4	ضبط الوثائق	ضرورة السيطرة على الوثائق بنظام خاص بها.
6.4.4	ضبط العمليات	التخطيط للعمليات وإدارتها وفقا للسياسة البيئية.
7.4.4	الاستعداد للطوارئ	تحديد الطوارئ المحتملة وتطوير إجراءات الاستجابة.
1.5.4	المراقبة والقياس	مراقبة النشاطات البيئية وقياس أدائها.
2.5.4	تقييم المطابقة	إجراء موثق لتقييم المطابقة لضمان تنفيذ النشاط البيئي.
3.5.4	الإجراء التصحيحي لعدم المطابقة	تحديد حالات عدم المطابقة والتحري عنها واتخاذ الإجراء التصحيحي لها وضمان عدم تكرارها.
4.5.4	السجلات	الاحتفاظ بسجلات توثيق نظام الإدارة البيئية.
5.5.4	التدقيق الداخلي	تدقيق دوري لضمان عمل نظام الإدارة البيئية.
6.4	مراجعة الإدارة	مراجعة دورية للنظام مع التركيز على التحسين المستمر.

المصدر : يوسف جحيم الطائي و آخرون، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، درا اليازوري، عمان، 2009، ص406.

من الجدول رقم (02) نلاحظ أن المنظمة العالمية للتقييس الايزو ISOأحدثت تغييرات وتعديلات طفيفة على المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 1996 في نسخة سنة 2004، مست أولا المتطلب رقم 4.3.4 المتمثل في برامج الإدارة البيئية الذي تم ضمه في المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 للمتطلب 3.3.4 والذي أصبحموسوما بالأهداف والغايات والبرامج البيئية وتم تغيير أيضا المتطلب 7.4.4 في إصدار سنة 2004 الذي كان موسوما في إصدار سنة 1996 باستعداد والاستجابة للطوارئ وأصبح التحضير والاستجابة للحالات الطارئة، كما تم تعديل المتطلب 2.5.4 الذي كان موسوما في إصدار سنة 1996 بعدم المطابقة والإجراءات التصحيحية وأصبح في إصدار سنة 2004 يسمى تقييم المطابقة حاملا لنفس رقم المتطلب، كما تم أيضا إضافة متطلب جديد رقمه 5.5.4 يتعلق بالتدقيق الداخلي في إصدار سنة 2004 لم يكن موجودا في إصدار سنة 1996.

2-واقع ومدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بنظام الإدارة البيئية الايزو 14000

2-1-واقع نظم الإدارة البيئية الايزو 14001 في المؤسسات الجزائرية:

تعتبر الجزائر من أقل الدول في العالم ومنطقة شمال إفريقيا التي تهتم مؤسساتها بتوظيف الإدارة البيئية من اجل الحصول على شهادة الايزو 14001، إذ انه حتى سنة 2000 لم تكن أي مؤسسة جزائرية حاصلة على الاشهاد الايزو 14001 لإصدار سنة 1996 [15]، وفي سنة 2003 حصلت ثلاث مؤسسات جزائرية فقط على هذه الشهادة مقابل 294 لمصر، 48 لسوريا، 39 للأردن، 30 لتونس، 21 للمغرب، 5 لفلسطين[16]، والجدول التالي يوضح لنا عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بالحصول على المواصفة القياسية العالمية الايزو 14001 لإصداري سنة 1996 و2004 مقارنة بدول المغرب العربي (مصر، تونس، المغرب)

الجدول رقم (03): عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 في منطقة المغرب العربي

السنة / الدولة	ديسمبر 2005	ديسمبر 2006	ديسمبر 2007	ديسمبر 2008
الجزائر	6	6	7	24
مصر	354	379	306	410
تونس	26	37	30	-
المغرب	30	50	67	102

المصدر:

Daniel Labornne et EmnaGanaOuslati, **analyse comparative du cadre institutionnel de la RSE au Maroc et Tunisie**, Revue management et Avenir,Paris, numéro 43,2011,P.111.

من الجدول أعلاهنلاحظ التقصير الواضح للمؤسسات الجزائرية اتجاه البيئة التي تعمل فيها خاصة المؤسسات التي تعمل في القطاعات والفروع الاقتصادية المعروفة بالحجم الكبير لمخلفاتها وانبعاثاتها ونفاياتها كمصانع الاسمنت والزنك، النحاس، البتروكيمياء، الحديد والصلب، الأسمدةوالمخصبات الزراعية، الصناعات الغذائية، الجبر والجبس، ويعتبر نظام الإدارة البيئية الايزو 14001 من أنجع الطرق لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة وتطويره في المدى المتوسط والبعيد وذلك نتيجة خضوعه للمراقبة والمراجعة المستمرة والدورية كل 3 سنوات من طرف الهيئات الخارجية المكلفة بعملية بتقديم الإشهاد.

تشير إحصائيات سنة 2006 الصادرة عن وزارة الصناعة الجزائرية عن اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمواصفة القياسية الخاصة بالجودة الايزو 9001 وإهمال المواصفة القياسية الخاصة بالبيئة الايزو 14000، إذ انه حتى سنة 2006 تحصلت 172 مؤسسة جزائرية على المواصفة القياسية الايزو 9001 مقابل 7 فقط تحصلت على المواصفة القياسية الايزو 14001، ثلاثة منها من نوع الايزو 14000، واثنان منها من النوع الايزو 14001

لإصدارسنة 1996 واثنان منها من النوع الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 [17] والجدول التالي يوضح لنا المؤسسات الجزائرية الحاصلة على المواصفة القياسية الايزو 14000 حتى سنة 2006.

حتى جانفي 2008 كانت 26 مؤسسة جزائرية حاصلة على المواصفة القياسية العالمية الايزو 14000و6مؤسسات صناعية أخر في الطريق للحصول على الإشهاد، وفي نهاية سنة 2011 تحصلت مؤسستين جديدتين على الإشهاد الايزو 14001 وهما مؤسسة FERTIALفرتيال لصناعة المخصبات والأسمدة الزراعية ومؤسسة جيزيDJEZZY للاتصالات، أي أن مجموع المؤسسات الجزائرية الحاصلة على المواصفة القياسية الايزو 14001 هو34 مؤسسة وهو ما يمثل 8.29% من مجموع المواصفات القياسية التي حصلت عليها المؤسسات المصرية قبل ديسمبر 2008، وتقريبا ثلث ما تحصلت عليه المؤسسات المغربية قبل ديسمبر 2008 وذلك رغم الإعانات المالية الموجهة للمؤسسات الجزائرية التي توطن أنظمةإدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية(الايزو 9001، الايزو14000 ، الايزو22000) التي تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين التنافسية الصناعية في الجزائر التي تمثل 80 بالمئة من تكلفة وضع نظام إدارة البيئة وأيضا تكلفة الحصول على الشهادة على أن لا يتعدى مبلغ الإعانة 2 مليون دينار جزائري.

2-2-مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بنظم إدارة البيئة[18]:

لا تعير المؤسسات الجزائرية اهتماما كبيرا بتوطين نظم الإدارة البيئية لتطوير أداءها البيئي، هذا ما توصل إليه سبر أراء عن طريق الانترنت والفاكس قامت به شبكة المؤسسات المغاربية للبيئة **REME** سنة 2012شمل مديري 150 مؤسسة (30 لكل فرع اقتصادي) في كل من الجزائروالمغرب وتونستعمل في الفروع الاقتصادية التالية :

- البناء.
- الصناعات الغذائية.
- المناجم، الصناعات الكيميائية، الطاقة.
- الصناعات الالكترونية والميكانيكية.
- السياحة

تهدف هذه الدراسة التي تقييم استيعاب القضايا البيئية وتطبيق نظم الإدارة والتكنولوجيات البيئية في المؤسسات الجزائرية والتونسية والمغربية عن طريق استخدام استبيان فيه مجموعة من الأسئلة يجيب عليها مديري المؤسسات الذين شملهم التحقيق، وذلك لمعرفة:

- مكانة البيئة في تسيير المؤسسات الجزائرية والتونسية والمغربية.
- مكانة نظم الإدارة البيئية في تسيير المؤسسات الجزائرية والتونسية والمغربية.

2-2-1-مكانة البيئة في تسيير المؤسسات الجزائرية والتونسية والمغربية:

توصلت هذه الدراسة إلى ان المؤسسات الجزائرية من اقل المؤسسات في دول المغرب العربي التي تحتل فيها البيئة مكانة معتبرة في التسيير، إذأن 54% من المؤسسات الجزائرية التيشملهاسبر الآراء يرون أن البيئة تحتل مكانة مهمة أو جد مهمة في التسيير وترتفع النسبة إلى73%و69% في كل من تونس والمغرب على التوالي.وينطبق نفس الشيء فيما يخص توفر ادارة بيئية في تنظيمالمؤسسات الجزائرية، حيث أن خمس المؤسسات التي شملها سبر الآراء في الجزائر والمغرب يرون أن وجود الإدارة البيئية في المؤسسة غير مهم أو قليل الأهمية بينما في تونس لا توجد أي مؤسسة ترى أنالإدارة البيئية غير مهمة. اما فيما يخص العلاقةبين الادارة البيئية والقدرة التنافسية فمن الواضح ان مديري المؤسسات الجزائرية الاقل ادراكا ومعرفة لذلك، حيث 76% منهم ترى أن تطبيق الإدارة البيئية سيزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق مقابل 96% و 87% لكل من تونس والمغرب على التوالي، وهذا ما يدل على الوعي الكبير في مؤسسات هاتين الدولتين بأهمية نظم الإدارة البيئية كأداة لزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية خاصة بعد إمضاءهما على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي تفرض الدول الأعضاء فيه شروط بيئية قاسية للدخول إلى أسواقها.

النقطة الوحيدة الايجابية للمؤسسات الجزائريةمقارنة بمؤسسات دول المغرب العربي التي كشفت عليها هذه الدراسة تتعلق بتحسيس الموظفين بأهمية الحفاظ على البيئة،إذأن36% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستبيان حضر موظفوها إلى ندوات وورشات وملتقيات وأيام تكوينية موضوعها المؤسسة والبيئة مقابل 23% و 30% لكل من المغرب وتونس على التوالي.

2-2-2-مكانة نظم الإدارة البيئية في تسيير المؤسسات الجزائرية والتونسية والمغربية:

توصلت هذه الدراسة إلى انه رغم الأهمية الاقتصادية والتجارية للحصول على المواصفة القياسية العالمية الخاصة بنظم إدارة البيئة الايزو 14001، إلاأن70% من المؤسسات الجزائرية التي شملتهم عينة الدراسة أكدوا عدم معرفتهم ومتابعتهم لنظم الإدارة البيئية المعروفة على المستوى العالمي مقابل 63% و 49% لكل من المغرب وتونس على التوالي، لذلك تعتبر المؤسسات الجزائرية من اقل المؤسسات حصولا على شهادة الايزو 14001 في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.نفس الشيء ينطبق على المواصفات القياسية البيئية و الاجتماعية (مواصفات خاصة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية) المعروفة على المستوى الدولي ، فنسبة 78%من المؤسسات الجزائرية المشاركة في هذه الدراسة أكدوا عدم حصولهم على أية مواصفة قياسية دولية خاصة بالبيئة أو بالمسؤولية الاجتماعية مقابل 89% و 64% لكل من المغرب وتونس على التوالي، وهذا ما يفسر عدم توفر معظم المؤسسات الجزائرية التي شملتهم الدراسة على إدارة بيئية نظاميةsystématique، إذ أن 80% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستبيان ليست لديها إدارة بيئية نظامية مقابل 16% فقط بالنسبة للمغرب و72% لتونس .أما فيما يخص

توثيق الآثار البيئية السلبية لنشاط المؤسسات الجزائرية، 65% منها التي شاركت في سبر الآراء أكدوا عدم توثيقهم لهذه الآثار مقابل 68% و66% لكل من المغرب وتونس.

والجدول التالي يوضح لنا بالتفصيل أجوبة مديري المؤسسات في كل من الجزائر، المغرب وتونس الذين شملهم سبر الآراء.

الجدول رقم (04): نتائج سبر الآراء الذي شمل عينة من مديري مجموعة من المؤسسات الجزائرية والمغربيةوالتونسية.

	الأسئلة التي طرحها على مديري المؤسسات التي شملها التحقيق	الجزائر					المغرب					تونس				
مكانة البيئة في تسيير المؤسسة	ما هي مكانة البيئة في تسيير المؤسسة.؟	غير مهمة	قليلة الأهمية	غير واضحة	مهمة جدا	مهمة	غير مهمة	قليلةالأهمية	غير واضحة	مهمة	مهمة جدا	غير مهمة	قليلة الأهمية	غير واضحة	مهمة	مهمة جدا
		%12	%28	%6	%36	%18	%2	%22	%7	%39	%30	18%	11%	8%	41%	32%
	ما هي أهمية وجود إدارة بيئية في المؤسسة؟	غير مهمة	قليلة الأهمية	غير واضحة	مهمة جدا	مهمة	غير مهمة	قليلة الأهمية	غير واضحة	مهمة	مهمة جدا	غير مهمة	قليلة الأهمية	غير واضحة	مهمة	مهمة جدا
		_	_	%6	%53	%30	%2	4%	2%	%53	%39	_	_	7%	55%	38%
	هل تبني الإدارة البيئية سيمنح للمؤسسة ميزة تنافسية؟	نعم		لا			نعم		لا			نعم		لا		
		%76		%24			%96		%4			83%		%13		
	هل حضرتم وشاركتم في ورشات وملتقيات ومؤتمرات وأيام تكوينية موضوعها البيئة والمؤسسة؟	نعم		لا			نعم		لا			نعم		لا		
		%64		%36			%77		%23			%70		%30		
مكانة نظم الإدارة البيئية في تسيير المؤسسات الجزائرية و المغربية و التونسية	هل تعرفون نظم الإدارة البيئية المعروفة على المستوى الدولي ؟	نعم		لا			نعم		لا			نعم		لا		
		%30		%70			%37		%63			%51		%49		
	هل لديكم إدارة بيئية نظامية في المؤسسات التي تشرفون على إدارتها ؟	نعم		لا			نعم		لا			نعم		لا		
		%20		%80			%84		%16			%72		%28		
	هل مؤسستكم حاصلة على مواصفة خاصة بالبيئة او بالمسؤولية الاجتماعية معروفة على المستوى الدولي؟	نعم	نعم في الطريق	لا			نعم	نعم في الطريق	لا			نعم	نعم في الطريق	لا		
		78 %	%16	%6			%89	%7	%4			%64	%18	%18		

Source :REME, la situation des Enterprise maghrébines concernant la gestion environnementale. Http:// conference.reme.info/fileadmin/user-filles/pdf/communication/fr%c3%A4SENTATION–ENQUETE-REME-170510.pdf.(consultéle :10.10.2012).

من الجدول رقم 04 نلاحظ أن المؤسسات الجزائرية لا تعير أهمية كبيرة لأنظمة الإدارة البيئية رغم أهميتها، وذلك للأسباب التالية:

– جهل معظم مديري المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة بالمكاسب الاقتصادية والتجارية لتطبيق نظام الإدارة البيئية خاصة وفقا للمواصفة القياسية العالمية الأيزو 14001 لإصدار سنة 2004 التي أثبتت الدراسات أن الحصول عليها يحقق للمؤسسة وفرات في التكاليف ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية متشددة.

– عدم إدراك مديري معظم المؤسسات الجزائرية أن الإدارة البيئية أصبحت لها مكانة معتبرة في تسيير المؤسسات الحديثة، وذلك لما لها من مكاسب وأيضا بسبب السياسات البيئية الحكومية التي تعاقب وتعزم المؤسسات ذات الأداء البيئي السيئ.

– عدم معرفة معظم مديري المؤسسات الجزائرية بنظم الإدارة البيئية المعروفة على المستوى الدولي وتأثير تبنيها وتوطينها على أداء المؤسسة.

– ضعف السياسات البيئية الوطنية وعدم قدرتها على التأثير على سلوك المؤسسات الملوثة ودفعها نحو توظيف وتطبيق نظام الإدارة البيئية الأيزو 14000.

– غياب الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين لا يأخذون في حسبانهم الاعتبارات البيئية عند شرائهم للسلع والخدمات عكس الأسواق الأوروبية مثلا التي ظهرت فيها فئة من المستهلكين يفضلون السلع النظيفة بيئيا على حساب السلع الملوثة.

– معظم المؤسسات الجزائرية تسوق منتجاتها في الأسواق المحلية التي لا تفرض شروطا بيئية معقدة كالتي تفرض في أسواق الدول المتقدمة.

– الخوف من ارتفاع تكاليفها بسبب تطبيق أنظمة الإدارة البيئية الأيزو 14000 داخل وحداتها مما يؤثر سلبا على تنافسيتها خاصة في الأسواق الداخلية.

– غياب هيئات وطنية متخصصة فاعلة في مرافقة ومساعدة المؤسسات الجزائرية على تطبيق نظام الإدارة البيئية الأيزو14000 على شاكلة الوكالة الفرنسية للتقييس AFNOR في فرنسا رغم وجود المعهد الجزائري للتقييس IANOR.

3–المكاسب الاقتصادية لحصول المؤسسات الجزائرية على المواصفة القياسية الأيزو 14000 لإصدار سنة 2004: دراسة ميدانية في الديوان الوطني للتطهير

ان الهدف من هذه الدراسة الميدانية هو توضيح المكاسب الاقتصادية المحققة في الديوان الوطني للتطهير وهي احدى المؤسسات الجزائرية القليلة الحاصلة على الاشهاد الايزو .14001 سيتم التركيز في هذه الدراسة الميدانية على المكاسب الاقتصادية المتعلقة بالوفورات المحققة في استهلاك المياه والطاقة الكهربائية ومعالجة النفايات واعادة استعمالها.

لقد قمنا بإنجاز الدراسة التطبيقية الثانية المتعلقة بالديوان الوطني للتطهير استنادا الى الوثائق الداخلية التي تبين المكاسب والوفورات الاقتصادية المنجزة خاصة في استهلاك الموارد الطبيعية بعد الحصول على اشهاد المطابقة الايزو 14001 لإصدار سنة 2004في سنة 2013.

3 –1– التعريف بالديوان الوطني للتطهير[21] :الديوان الوطني للتطهير مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-102 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق ل 21أفريل سنة 2001. يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ، ويوجد مقره الاجتماعي في مدينة الجزائر العاصمة.

وتتمثل مهامه فيما يلي :

- يكلف الديوان في اطار السياسة الوطنية للتنمية بضمان المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني و تنفيذ السياسة الوطنية للتطهير بالتشاور مع الجماعات المحلية.
- التحكم في الإنجاز و الأشغال و كذا استغلال منشآت التطهير الأساسية التابعة لمجال اختصاصه.
- مكافحة كل مصادر تلوث المياه في المناطق التابعة لمجال تدخله و كذا تسيير كل منشأة مخصصة لتطهير التجمعات الحضرية و استغلالها، و صيانتها و تجديدها و توسيعها و بنائها و لاسيما منها شبكات جمع المياه المستعملة، و محطات الضخ و محطات التصفية و صرف المياه في البحر، في المساحات الحضرية و البلدية و كذا في مناطق التطور السياحي و الصناعي.
- إعداد و إنجاز المشاريع المدمجة المرتبطة بمعالجة المياه المستعملة و صرف مياه الأمطار.
- إنجاز مشاريع الدراسات و الأشغال لحساب الدولة و الجماعات المحلية.
- القيام بكل عمل في مجال التوعية أو التربية أو التكوين أو الدراسة و البحث في مجال مكافحة تلوث المياه.
- التكفل عند الاقتضاءبمنشآت صرف مياه الأمطار في مناطق تدخله لحساب الجماعات المحلية.
- إنجاز المشاريع الجديدة الممولة من الدولة أو الجماعات المحلية.
- إنشاء كل تنظيم أو هيكلة يتعلق بهدفه في أي مكان من التراب الوطني.
- تسيير المشتركين في الخدمة العمومية للتطهير.
- إعداد مسح للهياكل الأساسية للتطهير و ضمان ضبطه اليومي.
- إعداد المخططات الرئيسية لتطوير الهياكل الأساسية للتطهير التابعة لمجال نشاطه.
- الإنجاز المباشر لكل الدراسات التقنية و التكنولوجية و الاقتصادية التي لها علاقة بهدفه.

3 –2– الجوانب البيئية المهمة للديوان الوطني للتطهير[22] :

مقر منطقة الجزائر العاصمة والمخبر المركزي ونظام التطهير لولاية تيزي وزو، نظام التطهيرلولاية تيبازة، نظام التطهير لولاية بومرداس، نظام التطهير لولاية تلمسان، نظام التطهير لولاية معسكر، نظام التطهير لولاية سيدي بلعباس، نظام التطهير لولاية سطيف، نظام التطهير لولاية ميلة هي المواقع التابعة للديوان الوطني للتطهير الحائزة على إشهاد المطابقة الايزو14001 لنسخة سنة 2004 سنوات 2007 ثم 2008، 2009،2010، 2011 2012تواليا .

الجوانب البيئية المهمة لمواقع الديوان الوطني للتطهير السابقة الذكر هي :

- استهلاك الطاقة (الكهرباء، الوقود) .
- الضوضاء.
- انتاج النفايات.

3–3– نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها :

بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الايزو 14001 في المواقع سالفة الذكر إستطاع الديوان الوطني للتطهيرتحقيق عدة وفورات في إستهلاك الطاقة الكهربائية والمياه ومكاسب اقتصادية أخرى، ففي سنة 2013إنخفضإستهلاك الطاقة فيالمواقع الحائزة على الإشهاد ب 4448645 كيلوواط، وهذا ما يمثل مكسب إقتصادي قيمته النقدية 14073977 دينار جزائري، اما فيما يخص المواد المعالجة فلقد تم في نفس السنة معالجة 5155 كلغ من الورق و1117 كلغ من البلاستيك و836 وحدة من خرطوش الحبر وإعادة إستعمالها في الانشطة اليومية للديوان مما يقلل من تكلفة شراء هذه المواد[23].

باعتبار استهلاك المياه من الجوانب البيئية المهمة لنشاط الديوان فلقد إستطاع بعد توطينه نظام الإدارةالبيئية الايزو 14000 معالجة 15671594 متر مكعب من المياه المستعملة وإعادة استخدامها في الانشطة التالية[24] :

- الزراعة 13424789 متر مكعب.
- مكافحة الحرائق 138066 متر مكعب.
- تنظيف الطرق 370 متر مكعب.
- سقي الاشجار 1077665 متر مكعب.

لقد كان الديوان قبل حصوله على الاشهاد الايزو 14001 يرمي الوحل (الوحل يمثل نفايات الديوان) في الطبيعة مما يؤثر سلبا على نوعيتها دون اعادة استخدامه، لكنه بعد التزامه بالحفاظ على البيئة من خلال توطين نظام الادارة البيئية اصبح يعالجه ويعيد استخدامه في النشاط الزراعي، ففي سنة 2013 تم اعادة إستعمال4677622 كلغ من الوحل الناتج عن نشاط المعالجة للديوان في الزراعة.[25]

إنإشهاد المطابقة الايزو 14001 ينتهي بعد ثلاث سنوات، ولتجديده يجب على الديوان الوطني للتطهير وضع غايات بيئية أكثر طموحا مقارنة بالغايات البيئية السابقةخاصة ما تعلق بترشيد إستهلاك الموارد الاقتصادية ومعالجة النفايات باعتبارهما من أهم الجوانب البيئية لنشاط التطهير،وهذا سيمنحه مكاسب اقتصادية جديدة ، لأن فلسفة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000(فلسفة التحسين المستمر) يمكن تمثيلها كمن يدفع صخرة الى الأعلى كلما وصل الى هدف ظهر له اخر، وكلما إستطاع الديوان تحقيق أهدافه إزدادتمكاسبه البيئية والاقتصادية معا.

خاتمــة:

إن تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الجزائرية خاصة التي تتميز بمستويات عالية من التلوث سيحقق لها إلى جانب المكاسب البيئية عدة مكاسب اقتصادية وتجارية سواء تعلق الأمر بالتكاليف أو التنافسية أو انخفاض الهدر، رغم ذلك تعتبر الجزائر من أقل الدول في العالم والوطن العربي التي تطبق مؤسساتها أنظمة الإدارة البيئية للحصول على المواصفة القياسية الأيزو 14001 لإصدار سنة 2004، لذلك يجب على المؤسسات الجزائرية بالتعاون ومساعدة الهيئات الحكومية وغير الحكومية المختصة في التقييس وضع و وتنفيذ مخطط وطني يهدف إلى تطوير الأداء البيئي للمؤسسات الجزائرية بتطبيق نظام الإدارة البيئية وذلك عن طريق:

- تفعيل دور الهيئة الجزائرية للتقييس IANORوذلك عن طريق إعطاءها الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بنشر المواصفات القياسية العالمية على المستوى الوطني ومرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على إحدى هذه المواصفات.
- تقديم قروض منخفضة لفائدة المؤسسات الجزائرية الحاصلة على شهادة الأيزو 14001.
- زيادة الضرائب البيئية على المؤسسات الملوثة بشكل يدفعها آليا إلى تطبيق نظام الإدارة البيئية الأيزو 14000 التي يصبح غير مكلف مقارنة بالضرائب.
- تسهيل تقديم التراخيص للمؤسسات الحاصلة على شهادة الأيزو 14001.
- تدعيم صادرات المؤسسات الحاصلة على شهادة الأيزو 14001.
- توعية مديري المؤسسات الجزائرية بالأهمية البيئية والاقتصادية والتجارية لنظام الإدارة البيئية الأيزو 14000.

قائمةالهوامش:

1– محمد عبد الوهاب الغزاوي، **أنظمة إدارة الجودة و البيئة ISO9000، ISO 14000** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 189.

2– إبراهيم عبد الجليل السيد، (**الإدارة البيئية**)، الياس بيضون، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص، 121-122.

3– ايتار عبد الهادي ال فيجان، سوزان عبد الغاني البياتي، **نظام الإدارة البيئية 2004: ISO 14001 : دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات – معمل بابل1–**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، بغداد، 2008، ص 118.

4– نادية حمدي صالح: **الادارة البيئية (المبادئ و الممارسات)**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 75.

5– AlainJounot, **RSE et développementdurable**. Afnor édition, France, 2010,p49 .

6– تامر البكري، احمد نزار النوري، **التسويق الأخضر**، درا اليازوري العلمية، عمان، 2007، ص67-68.

7– محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

8– صبري مقيمح، **الإدارة البيئية و تكنولوجيات الإنتاج الأنظفإمكانية التطبيق بالمؤسسة الصناعية الجزائرية دراسة حالة سوناطراك**، مجلة الأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية، العدد رقم 06، نوفمبر 2010، ص05.

9– JacqueSalamitou,**managementenvironnemental**.Dunod, Paris, 2004, p.58

10– Ken Whitelaw,**ISO 14001 environmental systems handbook**.Secondedition, Elsevier ButterworthHiene Man, 2004, p.24.

11– محمد صلاح الدين عباس حامد، **نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية ايزو 14000** . دار الكتب العلمية، القاهرة 2006، ص 152.

12– نفس المرجع السابق ص 154.

13– نفس المرجع السابق، ص 161.

14– نفس المرجع السابق، ص 170.

15– عزالدين دعاس، **أثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2010-2011، ص .120.

16– Belgacem Hanchi, **la situation environnementale de l'industrie en Tunisie**, CITET,p.40,www.citet.nat.tm, (consulté le :20-08-2012)

17– Karim zein : **les cours de formation meso**, UniversitéBadjiMokhtar, Annaba, 29-31/03/2007,p.4.

18– Ministère de l'industrie (directiongénérale de la régulation et de lanormalisation), **annuaire des entreprisescertifiées ISO9000/14000**,P.20 ,www.mipi.dz/doc/fr/norm-emt-cert.PDF,(consulté le 20/03/2011)

19– Ibid.,p09-10.

20– Reme, **La situation des entreprises maghrébinesconcernant la gestion environnementale**.http ://conferncereme.info/fileadmin/userfiles/pdf/com

munication/p%L3%A4 sentationenquête–reme-170510.PDF. (consulté le : 10.10.2012).

21– SEMIDE,http://www.semide.dz/ar/themes/structures/ona.htm.

22– خلية نظام الادارة البيئية (قسم الامن الصناعي المركزي HSE CENTRAL)،**الدليل البيئي للديوان الوطني للتطهير، الجزائر،2014، ص.11**

23– خلية نظام الادارة البيئية،**تقرير حول مكاسب الايزو 14001**،الديوان الوطني للتطهير، الجزائر،2014،ص10. .

24– نفس المرجع السابق، ص.13.